الخلاف النَّحويِّ فِي كتاب (هداية مجيب النِّدَى إِلى شرح قطر النَّدَى) لأبي بكر الشَّنَوَاني (ت1019هـ)

دراسة فِي مسائل مختارة

Grammatical Disagreement

In the book (Hidayat Mujeeb al-Nada to Explain the Qatir Al-Nada) By Abu Bakr al-Shanwani (d. 1019 AH) study in issues chose

م. د لقاء غفوري نادر

Lect.Dr. Liqa'a Ghafouri Nadir

مديرية تربية صلاح الدين

Directorate of Salahuddin Education

E-mail: lekaanader63@gamil.com

الكلمات المفتاحية: الخلاف النَّحْويُّ، كتاب هداية مجيب النِّدى، الشَّنَوَاني، مسائل مختارة.

Keywords: grammatical disagreement, Book of Hidayat Mujib Al-Nada, Al-Shanwani , issues chose.

الملخص

هدف هذا البحث الوقوف على مسائل مِن الخلاف النَّحويّ فِي كتاب (هداية مجيب النِّدَى إلى شرح قطر النَّدَى) لأبي بكر الشَّنَوَاني (ت1019هـ)، وهذا المصنَّف أحد شروح (قطر النَّدَى) وهو مملوء بمسائل الخلاف الَّتي أورد الشَّنَوَاني كثيرًا منها فِي تضاعيفه، ولوضوح هذه الظاهرة فِي هذ المصنَّف، ولأهميتها فِي الدرس النَّحويّ اختار البحث مجموعة منها لتوضح لنا التفكير النَّحويَّ للشَّنَوَانيّ فِي اختيار الرَّأيّ النَّحويّ، ولتكون منطلقًا للدرس والتحليل.

Abstract

The aim of this research is to identify issues of grammatical disagreement in the book **(Hidayat Mujeeb al-Nada to Explain the Qatir Al-Nada)** by Abu Bakr al-Shanwani (d. 1019 AH), and this work is one of the commentaries (Qatir Al-Nada) and it is full of issues of disagreement that al-Shanwani mentioned many of them in that have been weakened, for the clarity of this phenomenon in this workbook, and for its importance in the grammatical lesson, the research chose some of them to show us the deep grammatical thinking of al-Shanwani in the choice of grammatical opinion, and to be a starting point for study and analysis.

المُقدّمة

الحمدُ لله رب العالمين والصـلاة والسـلام على أشـرف المرسـلين، وعلى آله وصـحبه أجمعين، أمَّا بعد:

يحظى الخلاف النَّحوي بمكانة متميزة فِي مجال البحث اللغوي، إذ شـغل الباحثين العرب فاعتنوا وحددوا مسـائله وعالجوا قضـاياه على وفق أُسـسٍ وقواعد علميةٍ تتمثل بالسـماع والقياس، فأشـبع هؤلاء مسـائله وقضـاياه تفسـيرًا وتحليلًا وتوجيهًا، وقدموا فِي ذلك مصـنفات ضَـمَّت جلَّ المسـائل الخلافيَّة الَّتي تنازع حولها النَّحويون، ومِن هذه المظان كتاب (هداية مجيب النِّدَى إلى شرح قطر النَّدَى) لأبي بكر الشَّنَوَاني.

حفل هذا المصنَّف بالمسائل الخلافيَّة الَّتي كانت بين النحويين، فأورد الشَّنَوَاني كثيرًا منها فِي تضاعيفه، ولوضوح هذه الظاهرة فِي هذا المصنَّف، اختار البحث مجموعة منها لتكون منطلقًا للدرس والتحليل، وميدانًا للبحث والتنقيب.

فاقتضـت طبيعة البحث أنَّ أقسـمه على مقدمة ومبحثين: فالمبـحث الأوَّل خصَّـصـته للتعريف بـ(الشَّنَوَاني وهداية مجيب النِّدَى إلى شرح قطر النَّدَى)، والمبحث الثَّاني دار الحديث فيه عَن بعض مسائل الخلاف، فاشتمل على أربع مسائل، هي: تقدير الخبر فِي نحو: (ضَـرْبِي زَيْدًا قائِمًا)، وإضـمار الرفع عند إهمال أول المتنازعين وإعمال الثَّاني، وتقدير عامل النصـب فِي الظَّرف الواقع خبرًا، والعامل فِي اسم (كَانَ) وخبرها، وقد استقى هذا البحث مادة دراسته عدد مِن المصادر النَّحوية انطلاقًا مِن الكتاب لسيبويه ومرورًا بمن بعده.

وأسـأل الله سـبحانه التوفيق فيه، وأنَّ ينفعنا به ومَن قرأه فِي الدنيا والآخرة، إنَّه سـميع مجيب.

المبحث الأوَّل

الشَّنَوَاني و(هداية مجيب النِّدَى إلى شرح قطر النَّدَى)

أوَّلًا: الشَّنَوَاني

اسْمُهُ ومولِدُهُ:

هو: أبو بكر بن إسماعيل بن شـهاب الدِّين الشَّـنَوَانِي[1] الوَفَائِي[2] الشَّـافِعي[3]، وُلِدَ ببلدةِ شَنَوَان سنة تسع وخمسين وتسعمئة.

مكانته العلميَّة ومؤلفاتهُ: للإمام الشَّنَوَاني مكانة علمية مرموقة، إذ شهد له معاصروه ومَن ترجموا له وبسـط سـيرته المؤرخون وكتَّاب التراجم، وأثنوا على كثافة تكوينه الثقافي وغزارة محصـوله العلمي، وشـكروا له اجتهاداته فِي النحو والتصـريف وغيرهما مِن علوم العربيَّة، وهي اجتهادات تُنْبِئُ عَن أصـالة فِي النظر واسـتقلال فِي الفكر مع ولاء للتراث النَّحويّ وسـعي دؤوب إلى تجلية نواحيه المختلفة وتقريب متونه ومراجعه إلى الطلاب بالشروح والتعليقات والحواشـي، ومِن الأقوال

الَّتي تؤيد هذه الحقيقة ما ذكره شهاب الدِّين الخفاجي بأنَّه: بحر العربيَّة الَّذي استمدَّتْ منه جداولُ الفضائل، ورَوْضُ الكمال الَّذي قامت له الأغصانُ على سُواقِها فِي الخمائل، لو رآه المُبرِّد بَرَّد به الغليل، أو أحمدُ[4] لقال: أفدِي (بالعين) هذا الخليل[5].

أمَّا مؤلفاته فقد ترك الإمام الشَّنَوَاني تراثًا كبيرًا ما زالت المكتبات عامرة بمخطوطاتِهِ، وقد تلقاه العلماء بالقبول درسًـــا وتحقيقًا وتحليلًا، ومرجع ذلك إلى تميز المكانة العلميَّة وما امتاز به أسـلوبه فِي الكتابة مِن يسـر وسـلاسـة فِي الانتقال بين الأفكار والموضـوعات بعيدًا عَن التعقيد والغموض، ومِن مصنفاتِهِ:

1. الدرة الشَّنَوَانيَّة على شرح الآجروميَّة[6].
2. حاشية على أوضح المسالك على ألفية ابن مالك[7].
3. حاشية على شرح شذور الذهب لابن هِشَام[8].
4. الدُّرر البهية على شرح الأزهريَّة[9].
5. المناهل الصافيَّة على المناهج الكافيَّة فِي شرح الشافيَّة[10].
6. منهاج الهدى إلى مجيب الندى شرح قطر الندى[11].

وفاتهُ: بعد رحلة طويلة حافلة بالعلم والمعرفة توفي الإمام الشَّنَوَانيُّ فِي ثالث ذي الحجة سنة تسع عشرة بعد الألف، ودفن بمقبرة المجاورين[12].

ثانيًا: كتاب (هداية مجيب النِّدَى إلى شرح قطر النَّدَى):

هي حاشية على شرح قطر النَّدَى لابن هِشَام، وأولها: الحمد لله العالم بالخفيات، وكاشف البليات، والصلاة والسلام على أعلم المخلوقات[13].

كان للشَّنَوَاني فيها مواقف وآراء تجاه قضـايا نحويَّة تظهر قدرته على المناقشـة والترجيح، فكان منها مسائل مِن الخلاف النَّحْويّ.

المبحث الثَّاني

الخلاف النَّحويّ فِي كتاب (هداية مجيب النِّدَى إلى شرح قطر النَّدَى)

المسألة الأُولى: تقدير الخبر فِي نحو: (ضَرْبي زَيْدًا قائمًا)

اختلف النَّحْويون فِي حذف الخبر قبل الحال، إذا كان المبتدأ أو معموله عاملًا فِي مفسر صاحبها أو مؤولًا بذلك، نحو: (ضَرْبِي زَيْدًا قائِمًا) على عدَّة مذاهب:

المذهب الأوَّل: أنَّه حال مِن معمول المصـدر معنًى لا لفظًا، والعامل فِي الحالِ محذوف وهو الخبر، وتقديره: ضَـرْبِي زَيْدًا حاصـلٌ إذَا كانَ قائِمًا، إن أردت المستقبل، أو إذْ كانَ قائِمًا، إنَّ أردت الماضـــي[14]، وهذا هو المشـــهور عند البصـــريّين[15]، واشـــترطوا للخبر المحذوف وجوبًا شرطين[16]:

أحدهما: أن يدل عليه دليلٌ، إذ لا حذف إلَّا بدليل.

وثانيهما: أن يقع لفظ ما موقع المحذوف.

قالَ الشَّنَوَاني عارضًا هذا المذهب ومعللًا له: ((إنَّ مذهب البصريّين أن الظرف إذا وقع خبرًا فالأصل والأَولى أن يكون الخبر المقدر فعلًا،...، ووجه تقدير الظرف دون غيره بأن الحذف توسع والظرف أليق به، ووجه تقدير الزَّمانِ دون غيره بأن الحدث يتصف حقيقةً بالظرفيَّةِ فِي الزَّمان دون المكان، ثُمَّ رأَيْتُ بعضهم قالَ: واعلم أنَّهم إنَّما اشترطوا ما ذكر، لأنَّ الحال سَدَّت مَسَدَّ الخبر والحال شبيهة بظرف الزمان، لكونها معنى والزَّمان معنى، فظرف الزَّمان لا يكون خبرًا إلَّا عَن الأحداث فتعين أن يكون المبتدأ حدثًا لا ذاتًا، ووجه تقدير (إذ و إذا) دون غيرهما باستغراق (إذ) للماضي و(إذا) للمستقبل،...، ووجه تقدير (كانَ) التامة دون غيرها مِن الأفعال باحتياج الظرف والحال إلى عامل، ودلالتها على الكون المطلق الَّذي يدل الكلام عليه))[17].

يُفهم مِن نصّ الشَّنَوَاني عَن المذهب الأوَّل أنَّ البصريّين إنَّما قدروا الظرف المتعلق بالمحذوف المقدر (حاصلٌ) ظرف زمان، لأنَّ الإخبار به يختص بالأحداث، وقد أُضيف إلى الفعل والفاعل الَّذي هو (كان) والضَّمير الَّذي فيه، و(كان) هذه تامة لا ناقصة، وعللوا ذلك بأنَّ خبر (كان) الناقصة يأتي نكرة ومعرفة، و(قائِمًا) فِي (ضَرْبِي زَيْدًا قائِمًا) لا يأتي إلَّا نكرة، فحُذِف الفعل (كان) وفاعله وأُقيم الظرف مقامه، ثُمَّ حُذِف الظرف لدلالة الحال عليه، فصار (ضَرْبِي زَيْدًا قائِمًا)[18].

المذهب الثَّاني: أن الخبر محذوف بعد الحالِ تقديره: واقعٌ أو ثابتٌ[19]، وعزاه أبو حيان إلى الكوفيّين[20]، وكذلك الشَّنَوَاني، إذ قالَ: ((فذهبَ الكوفيون إلى أنَّه بعد الحال، وأن تقديره: ثابت أو موجود))[21].

وما ذكره الشَّنَوَاني ممَّا نُقِل عَن الكوفيّين فِي هذه المسألة[22]، وتفصيله أنَّهم ذهبوا إلى أنَّ (قائمًا) حال مِن معمول المصدر لفظًا ومعنًى، وأنَّ العامل فيه المصدر الَّذي هو المبتدأ، وخبر المبتدأ مقدرٌ بعد الحال وجوبًا، أَيْ: ضَرْبي زَيْدًا قائمًا حاصلٌ.

ونُقِل عنهم أيضًا، أنَّ الحال نفسها هي الخبر لا سادة مسدَّه، أو أنَّه مقدَّرٌ بعدها، على خلاف بينهم فِي ذلك، إذ رأى الكسائيّ أنَّ الحال إذا وقعت خبرًا للمصدرِ كان فيها ضميران مرفوعانِ، أحدهما مِن صاحب الحال، والآخر مِن المصدر، وإنَّما احتاجوا إلى ذلك، لأنَّ الحال لابُدَّ لها مِن ضميرٍ يعود على ذي الحال، وهي ضميرٌ، والخبر عندهم لابُدَّ مِن ضمير يعود على المبتدأ.

أمَّا الفَرَّاء فذهب إلى أنَّ الحال إذا وقعت خبرًا للمصدر، فلا ضمير فيها مِن المصدر، لجريانها على صاحبها فِي إفراده وتثنيته وجمعه، ولتعريها مِن ضمير المصدر للزومها مذهب الشَّرط، والشَّرط بعد المصدر لا يحتمل ضمير المصدر، أمَّا ابن كيسان فذهب إلى أنَّ الحال أغنت عَن الخبر لشبهها بالظَّرف[23].

وبين الشَّنَوَاني ضعف هذا المذهب بأن الحال على هذا التقدير لا يَسَدّ مَسَدَّ الخبر، لأنَّ مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدهَا لفظ واقع موقع الخبر مع أن شـرط وجوب الحذف أن يسَدَّ لفظ مَسَدَّ الخبر وأنَّه ثابت أو موجود، و أيضًا بأنَّه تقدير ما لا دليل عليه فِي اللفظ فإنَّه كما يجوز تقدير: ثابت، يجوز تقدير: منتفى أو معدوم[24].

أمَّا مِن حيث المعنى فوضـحه بأن معنى: ضَـرْبِي زَيْدًا قائِمًا، مَا أَضـرب زَيْدًا إلَّا قائِمًا، لأنَّ الجنس للاسـتغراق عند عدم المخصـص، وهذا المعنى لا يسـتفاد إلَّا مِن تقديري الأخفش والبصريّين[25].

المذهب الثالث: أن الخبر فِي نحو: (ضَـرْبِي زَيْدًا قائِمًا)، تقديره: ضَـرْبِي زَيْدًا ضَـرْبُهُ قائمًا، وهو مصـدر مضـاف إلى المفعول، وفاعله ضـمير المتكلم محذوفٌ على ما يُذكر فِي باب المصدر[26]، وهو ما قال به الأخفش[27] وارتضاه ابن مالك[28] وعلي الدِّين السنهوري[29].

ونقل الشَّـنَوَاني هذا المذهب فقالَ: ((قالَ الأخفش: إنَّه مصـدر مضـاف إلى صـاحب الحال، أَيْ: ضَرَبِي زَيْدًا ضربُه قائمًا، واختاره ابن مالك لما فيه مِن قلة الحذف))[30]، ثُمَّ بين وجه الضـعف: ((بأنَّه لم يفد زيادة على مَا أفاده الأول، وقال الرضـيُّ: ويرد على مذهب الأخفش أن فيه حذف المصـدر مع بقاء معموله، وذلك ممتنع، إذ هو بتقدير (أن) الموصـولة مع الفعل والموصول لا يحذف إلَّا أن يُقال: إذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه، كما قال سيبويه فِي باب المفعول معه: إن تقدير (مَا لكَ وزَيْدًا): مَا لك وملابستك زَيْدًا[31]))[32].

المذهب الرابع: أن فاعل المصـدر الواقع مبتدأ يغني عَن الخبر إغناء الفاعل المرفوع بالوصـف فِي مثل: (أَقَائمٌ الزيدان ؟)، وإليه ذَهبَ ابن دُرُسْـتُوَيْهِ وابن بابشـاذ[33]، وذكره الشَّـنَوَاني وأوضح وجه الضعف: بأنَّه لو وقع موقع الفعل، لصح الاقتصار عليه مع فاعله كالمشبه به[34].

وممَّا تقدَّم يظهر أنَّ الشَّـنَوَاني مؤيد لما ذهب إليه البصـريون، إلَّا أن بعض النَّحويّين عدَّ هذا المذهب تكلفًا لا موجب له، لما فيه مِن حذف متعلق الظَّرف، وهو الخبر، ثُمَّ حذف (إذا، أو إذ) مع الجملة المضـافة إليها، وهذا الحذف كما يقول الرضـيُّ: ((لم يثبت فِي غير هذا المكان))[35]، فضلًا عمَّا فيه مِن العدول عَن ظاهر معنى (كان) الناقصة إلى معنى التامة، ومِن قيام الحال مقام الظَّرف وهو ممَّا لا نظير لـه[36]، وفِي ذلك كله إطالة للكلام المقدر وتعدد المحذوفات والمقدرات، وعلل الرضـيُّ هذه التكلفات بالتزام النَّحْويّين بقيود صنعتهم، ومنها: وجوب اتحاد العامل فِي الحال وصاحبها بلا دليل دلهم على ذلك ولا موجب اقتضـاه، ثُمَّ يقرر: ((والحق أنَّه يجوز اختلاف العاملين))[37].

المسألة الثَّانية: إضمار الرفع عند إهمال أول المتنازعين وإعمال الثَّاني:

فِي إضـمار الرفع عند إهمال أول المتنازعين وإعمال الثَّاني خلاف معروف عالجته كتب الخلاف، وهو على عدَّة مذاهب:

المذهب الأوَّل: جواز إضـمار المرفوع بعد الأوَّل عند إعمال الثَّاني، وهو مذهب سـيبويه والبصـريّين[38]، فهو صـريح كلام سـيبويه على شـريطة التفسـير عنده حين قالَ: ((وكذلك تقول: (ضَـرَبُوني وضَـرَبْتُ قَوْمَك)، إذا أَعْمَلْتَ الآخر فلابدَّ فِي الأوَّل مِن ضـمير الفاعل، لئلَّا يَخْلُو مِن فاعلٍ، وإنَّما قلت: (ضَـــرَبْتُ وضَـــربني قَوْمُكَ)، فلم تَجعل فِي الأوَّل الهاءَ والميمَ، لأنَّ الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون الفعلُ بغير فـاعل))[39]، وتبعـه المبرّد والفارســيّ والزمخشــريّ وغيرهم[40].

وإنَّما قالَ البصــريون بذلك، لامتناع خُلُوّ الفعل مِن فاعلٍ ظاهرٍ أو مضــمرٍ، وإذا كان الاســم الظاهر معمولًا للفعل الثَّاني فإن معمول الأوَّل يُقَدَّر مضــمرًا، لئلَّا يلزم مِن عدمهِ حذف الفاعل[41].

وأيد الشَّــنَوَانيُّ هذا المذهب بقوله: ((وإنَّ أعملت الثَّاني، أَيْ: المتنازع فيه، فإن احتاج الأوَّل إلى مرفوع، أَيْ: فاعل أو نائبه، أضــمرته))[42]، ثُمَّ بَيَّن بأن الأولى أن يســتبد به[43] دون البعيد، وأيضًــا لو أَعْمَلْتَ الأوَّل فِي صــورة العطف نحو: (قَامَ وقَعَدَ زَيْدٌ)، لفصــلت بين العامل ومعموله بأجنبي بلا ضرورة، ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية، وكلاهما خلاف الأصل، ولا تجيء هذه العلَّة فِي غير العطف نحو: (جَاءَنِي لأكرمه زَيْدٌ وكَادَ يَخرج)، ولا شك أن الاستقراء شاهد بأن إعمال الثَّاني أكثر وإعمال الأوَّل قليل[44].

المذهب الثَّاني: امتناع إضمار المرفوع بعد العامل الأوَّل، وذلك مبنيٌّ على قولهم بأولوية إعمال الأوَّل، لأنَّ إعمال الثَّاني يؤدي إلى إضمار قبل الذكر، وهو عود الضَّمير على متأخر فِي اللفظ والرتبة، ونُسب إلى الكوفيّين[45].

قالَ الشَّــنَوَاني: ((وإنَّ الكوفي يمنع إعمال الثَّاني إذا كان الأوَّل مقتضــيًا للفاعل، والثَّاني مقتضيًا للمفعول كـ(ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْدًا)، لأنَّه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر))[46].

وردَّ البصــريون هذا المذهب بأن الإضــمار قبل الذكر قد جاء مصــرحًا به فِي غير هذا الباب نحو: (رُبَّهُ رَجُلًا، ونِعْمَ رَجُلًا)، فـــ(رجلًا) فيهما تمييز للضَّمير المجرور بـــ(ربَّ) والمرفوع على الفاعلية بـــــ(نِعْمَ)، ورتبة التمييز التأخير فقد عاد الضَّــمير على التمييز، وهو متأخر لفظًا ورتبةً، وجاء الإضمار قبل الذكر فِي هذا الباب الَّذي نحن فيه، وهو التنازع نثرًا وشعرًا، نحو قول بعض العرب: (ضَـربونِي وضَـرَبْتُ قَوْمَكَ)، بالنصـب حكاه سيبويه، فقد أعمل الثَّاني وأضـمر فِي الأوَّل ضـــمير الفاعل، وهو الواو العائدة على المتنازع فيه، وهو (قَوْمَكَ) المنصـــوب على المفعوليَّة، والمفعول رتبته التأخير، فعاد الضَّمير على متأخر لفظًا ورتبةً[47].

المذهب الثالث: أن الإضــمار فِي الأوَّل مؤخر، وهو أحد قولي الفَرَّاء، ونُقل عنه أيضًــا القول بوجوب إعمال الأوَّل، ويقتصــر فيه على الســماع ولا يُقاس عليه[48]، ونقل عنه إعمال العاملين فِي المرفوع إذا جُعِلا كالشيء الواحد أو اتفقا فِي طلب المرفوع [49].

وردَّ الفارســـي هذا المذهب بأنَّ رَفْعَ الفاعل بالفعلين ممتنع، لأنَّا لا نعلم فاعلًا عمل فيه فعلان فِي موضع واحد، وإنْ جُعِلا كالشيء الواحد فذلك غير جائز، لأنَّه لا دلالة عليه، ولا نظير له، إذ لا يوجد فِي الأفعال فعلان جُعِلا بمنزلة فعل واحد[50].

وزاد ابن عصــفور بأن هذا الَّذي قاله كَسْــرٌ لما اطَّرد فِي كلام العرب مِن أنَّه لابدَّ لكل عامل مِن إحداث إعراب، وأيضًا فالسماع يرد عليه ألا ترى قوله:

وَكُمْتـا مْدَمَّـاةَ كـأَن مُتُونهــا جَرَى فَوْقَهَا استشعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَّبِ

بنصب (لَوْن) فأعمل الثَّاني وهو (استشعَرَتْ) مع احتياج الأوَّل وهو (جَرىَ) إلى مرفوع، وليس العاملان متفقين فِي العمل، فيعملهما فِي (لَوْن)[51].

وأمَّا الشَّـــنَوَاني فأجاب بأن المراد أنَّه لا خلاف فِي ذلك فِي الجملة، أعني: فِي بعض الصـور، ومحل جواز إعمال أيهما شـئت إذا لم يكن فِي اللفظ ما يرجح أحد العاملين، ثُمَّ اسـتدل بما ورد فِي (البســيط): بأنَّه إذا كانَ فِي اللفظِ ما يرجِّحُ أحد العاملين وجب إعمالهُ، فإنْ عُطِفَ الثَّاني بحرفِ الإضـرابِ، نحو: (ضَـرَبْتُ بَل أَكرَمْتُ) وجَبَ إعمالُ الثَّاني، وعكسهُ فِي (لا)، نحو: (ضَــربْتُ لا أَكرمتُ زَيْدًا)، والعامل الملغى، نحو: (كانَ أَرَى زَيْدٌ ذاهبًا)، وإنْ لم يكنْ فِي اللفظِ ما يُرجِّحُ أحدَهُمَا، فالبصــريُّ يرجِّحُ الثَّاني، والكوفيُّ يرجِّح الأوَّل، وبعض النحويين يتســاويان عندَهُ لتعارضِ الترجيحاتِ[52].

المذهب الرابع: حذف الفاعل الأوَّل عند إعمال الثَّاني، وهو مذهب الكسـائي[53]، ونسـب إلى هشام مِن الكوفيّين والسُّهَيْليّ وابن مضاء مِن الأندلسيين[54].

يظهر ممَّا مرَّ أن الشَّـنَوَاني يتبنى فِي هذه المسـألة ما ذهب إليه سـيبويه والبصـريون، إذ ختم القول: ((ويحكم فِي تنـازع أكثر مِن عـاملين بمـا تقدَّم مِن ترجيح بـالقرب، كمـا هو مـذهب البصــريّين فِي العاملين، وبالسـبق كما هو مذهب الكوفيّين فيهما، وبإعمال الملغى فِي الضَّــمير فنقول على إعمال الثالث: (ضَــرَبَاني وَضَــرَبْتُ، أَو ضَــرَبتُهما، ومرَّ بي الزَيْدَّان)، وعلى إعمال الثَّاني: (ضَـرَبَاني وَضَـرَبْتُ ومرَّا بي الزَيدين)، وعلى إعمال الأوَّل: (ضَـرَبَنِي وَضَـرَبتهما ومرَّ بي الزَيْدَّان هما)،...، ومقتضــي كلام المصــنِّف فيما سـبق: أنَّك تقول على رأي الكسـائيّ فِي الأولى والثانية (ضَـرَبَنِي) بحذف الألف، وعلى رأي الفَرَّاء فِي الأولى: (ضَـرَبَنِي وضَـرَبْتُ ومرَّ بي الزَيْدَّان هما)، وفِي الثَّانية (ضَـرَبَنِي وَضَـرَبْتُ، أو مرَّ بي الزَيْدَّان هما) بـــتأخير فاعل (ضَـرَبَ) وحده فِي الصـورتين وغير ذلك ممَّا سـبق ذكره، فيحذف الضَّـمير مثلًا حيث سـبق أنَّه يجوز حذفه ويذكره حيث سبق أنَّه يذكر))[55].

المسألة الثالثة: تقدير عامل النَّصْبِ فِي الظَّرفِ الواقِعِ خبرًا

عرضَ الشَّنَوَاني الخلاف النَّحويَّ فِي تقدير عامل النصب فِي الظَّرف الواقع خبرًا كقولك: (زَيْدٌ عِنْدَكَ، أَو فِي الدار)، وبيَّن أن النحويين اختلفوا فِي دراسته على ثلاث مذاهب:

المذهب الأوَّل: أن تقديره: كائن أو مُسْتَقِر، لا كانَ أو اسْتَقَرَّ، وهو اختيار جمهور البصريّين، وحُجَّتهم أن المحذوف هو الخبر فِي الحقيقة، والأصل فِي الخبر أن يكون اسمًا مفردًا[56].

ونقل الشَّنواني هذا المذهب معللًا له بقوله: ((إن تقديره: اسمًا، وهو الحق، إذ المفهوم مِن: (زَيْدٌ عِندك)، أنَّه مُسْتَقِر لا اسْتَقَرَّ، وهو علامة الحقيقة، فإذا أُريد المجاز، وهو استقراره فِي الماضي، قدَّر اسْتَقَرَّ لا مُسْتَقِر، ومِن ثُمَّ قال السعد التفتازاني: الإنصاف أن المفهوم مِن نحو: (زَيْدٌ فِي الدارِ) ثابت فيها أو مُسْتَقِر لا ثبت أو اسْتَقَرَّ انتهى))[57].

المذهب الثَّاني: أن تقديره: كان أو اسْتَقَرَّ، وهو اختيار الأخفش، والفارسي والزمخشري، وحُجَّتهم أن المحذوف عاملُ النصب فِي لفظ الظرف ومحلِّ الجار والمجرور، والأصل فِي العامل أن يكون فعلًا[58].

قال الشَّنَواني: ((تقديره فعلًا، اختيار الفارسي والأخفش والزمخشري، وحُجَّتهم أنَّ المحذوف عامل النصب فِي لفظ الظرف ومحل الجارّ والمجرور ومحل عمله النصب فِي لفظ الظرف إن كان معربًا وإلَّا كان عاملًا فِي محله، والمختار عند الأكثرين، كما نقله ابن الحاجب، أنَّ العامل المقدر فعل، لأنَّا نحتاج إلى ذلك المتعلَّق المحذوف، وإنَّما يتعلق الظرف باسم الفاعل فِي نحو: (أنا جالس عندك ومار بزيدٍ) لمشابهته للفعل، فإذا احتجنا إلى المتعلَّق به فالأصل أولى[59]))[60].

المذهب الثالث: أن لا تقدير له، ونُسِبَ هذا الرآي إلى ابن السراج، واختياره الكوفيّين وابنا طاهر وخروف، ثُمَّ اختلفوا فقال ابنا طاهر وخروف: الناصب لهما المبتدأ، وزعما أنَّه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو: (زَيْدٌ أخوك)، وينصبه إذا كان غيره، نحو: (زَيْدٌ عندك)، وقال الكوفيون: الناصب لهما معنوي، وهو كونهما مخالفين للمبتدأ[61].

نلحظ أنَّ الظرف والجار والمجرور لابدَّ من تعلقهما[62]، والأصل أن يتعلقا بالفعل ويتعلقان بالاسم إذا كان فِي معنى الفعل ومن لفظه، لذا يكون تقدير الأصل هو الأولى، وقالوا: إنَّ الأصل فِي قولك: (زَيْدٌ أَمَامَكَ، وعَمْرٌو وَرَاءكَ): زَيْدٌ اسْتَقَرَّ فِي أَمَامِكَ، وعَمْرٌو اسْتَقَرَّ فِي وَرَائِكَ) ثُمَّ حُذِفَ حرف الجر فاتصل الفعلُ بالظرفِ فنَصَبه، فالفعل الَّذي هو (اسْتَقَرَّ) مُقدَّر مع الظرف، كما قدر مع الحرف[63].

أمَّا مَن ذهب إلى أن الظرف ينتصب بتقدير (اسم الفاعل)، فجعل الأولوية لاسم الفاعل، لأنَّه يجوز أن يتعلق به حرف الجر، والاسم هو الأصل والفعل فرع عليه، فإن كان لابدَّ مِن

تقدير أحدهما فتقدير الأصـــل أولى مِن تقدير الفرع[64]، وأن الإخبار بالظرف مِن قبيل المفردات فإذا تعلَّق بمفرد فتقديره: (مُسْتَقِرٌ أو كائن) أولى، لأنَّ أصل الخبر أن يكون مفردًا، والجملة واقعة موقعه، لذا فتقدير الأصل أولى، فضلًا عَن ذلك فأنَّك إذا قدرت فعلًا كان جملة وإذا قدرت اسمًا كان مفردًا، وكلما قل الإظهار والتقدير كان أفضل[65].

وأرى أنَّه نستطيع أن نقدر الفعل (اسْتَقَرَّ) ونحوه، إذا راعينا الأصل فِي العمل، فإن الفعل فِي العمل أولى مِن اسم الفاعل، لأنَّ اسم الفاعل فرع عليه، فإن كان لابُدَّ مِن تقدير عامل فنقدر الأصل وهو الفعل[66]، قالَ السيوطيُّ: ((إنَّ قدرت اسم الفاعل كان مِن قبيل الخبر المفرد، وإن قدرت الفعل كان مِن قبيل الخبر بالجملة، فلا يخرج الخبر عن القسمين))[67].

وهو ما أكده ابن هِشام فقال: ((والحق عندي إنَّه لا يترجح اسمًا ولا فعلًا، بل بحسب المعنى))[68]، أَيْ: إنَّ للتقدير علاقة بالمعنى، فالمعنى هو الَّذي يحدد تقدير الخبر المحذوف بأن يكون فعلًا نحو: (اسْتَقَرَّ)، أو اسم فاعل نحو: (مُسْتَقِر).

نخلص ممَّا تقدَّم أنَّ الشَّنَوَاني لم يتبنَّ أيًّا مِن المذاهب، إلَّا أنَّه اختتم القول فِي المسألة بقوله: ((وهذا هو الصواب، وقد اغفلوه مع قولهم فِي نحو: (ضربي زَيْدًا قائمًا)، أن التقدير: إذ كان قائمًا، إن أُريد المضي، أو إذا كان، إن أُريد به المستقبل ولا فرق))[69]، وقد استمد هذا الرأي مِن قول ابن هِشَام.

المسألة الرابعة: العامل فِي اسم (كَانَ) وخبرها

اختلف النحويون فِي العامل فِي اسم (كَانَ) وأخواتها، وفِي وخبرها على مذهبين:

المذهب الأوَّل: أنَّ (كانَ) ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وربما يسمى فاعلًا مجازًا أو عَن طريق الاستعارة التصريحية[70]، لأنَّه يشبه الفاعل مكانًا، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، وربما يسمى مفعولًا مجازًا، لشبهه به، وهو مذهب البصريّين، ومنهم سيبويه والمبرِّد[71].

واستدل البصريون على صحة ما ذهبوا إليه بما يأتي:

أولًا: أنَّ ضمائر الرفع تتصل بهذه الأفعال، ولو كان هذا الضمير المرفوع ليس معمولًا لهذه الأفعال لم يتصل بها، لأنَّ الضَّمير لا يتصل إلَّا بعامله[72].

وثانيًا: أن الرفع للاسم قبل دخول هذه الأفعال هو أنَّه عارٍ عَن العوامل اللفظيَّة، كما فِي تعريفه[73]، والتعري عَن العوامل قد ذهب عن الاسم بدخول هذه الأفعال، فيجب أن يُبْطَل الرفع الأوَّل[74].

وثالثًا: أن هذه الأفعال عملت، لأنَّها أفعال متصرِّفة مؤثِّرة فِي معنى الجملة، فأشبهت (ظَنَنْتَ) وإنَّما رفعت ونصبت، لأنَّها تفتقر إلى اسم تُسْنَد إليه كسائر الأفعال، فما أُسند إليه مُشَبَّهٌ بالفاعل الحقيقي[75].

واستدلوا على نصب خبر (كان) وأخواتها بها بأن قالوا: إنَّ هذا الخبر اسم وقع بعد الفعل والفاعل، وليس بتابع للفاعل، فأشبه المفعول به فوجب أن ينصب مثله بالفعل.

وبين الشَّـــنَوَاني صـــحة هذا المذهب بقوله: ((وما ذكره مِن رفع (كان) وأخواتها للمبتدأ ونصبها للخبر هو الصحيح،...، وتسمية المرفوع باسمها والمنصوب بخبرها تسمية اصطلاحيَّة خالية عَن المعنى، إذ المرفوع ليس أسـمًا لها حقيقة، وإنَّما اصـطلحوا على تسـميته بذلك وكذا المنصـــوب ليس خبرًا لها حقيقة، وإنَّما هو خبر لاســـمها حقيقة، فاندفع بذلك ما قيل: مِن أن المرفوع بعدها ليس اسمًا لها وإنَّما هو اسم للمعنى الَّذي وُضِعَ له، وعُـــلِمَ أنَّه لا حاجة إلى تقدير مضاف، أَيْ: خبر اسمها))[76].

والمذهب الثَّاني: أن (كانَ) وأخواتها لم تعمل شـيئًا فِي المبتدأ، وأنَّه باقٍ على رفعه، وأن الخبر منصـوب على الحال، وهو مذهب جمهور الكوفيّين، وخالفهم الفَرَّاء فذهب إلى أن الاسـم ارتفع لشـبهه بالفاعل، وأن الخبر انتصـب لشـبهه بالحال، فإنَّ (كانَ) عنده فِي جملة (كَانَ زَيْدٌ ضاحكًا) مثل: (جَاءَ) فكأنَّه قيل: جَاءَ زَيْدٌ ضاحكًا[77].

ويظهر أن ما ذهب إليه الكوفيون مِن أن اســـم (كَانَ) وأخواتها باقٍ على رفعه، وأنَّها لم تؤثر فيه، يؤدي إلى الفصل بين العامل ومعموله بالمبتدأ، وهو أجنبي عنهما، أَيْ: لم يكن معمولًا للعامل إذا عَمِلت فِي الخبر دون الاســـم، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (كَانَ زَيْدٌ قائمًا)، وقَدَّرت (زَيْدًا) غير معمول لـ(كَانَ) تكون قد فصلت به وهو أجنبي بين كان ومنصوبها[78].

أمَّا قولهم: إنَّ خبر هذه الأفعال انتصب على الحال، فردَّ على النحو الآتي:

أولًا: إن خبر (كان) وأخواتها قد يكون مُعرَّفًا، وقد يكون مضمرًا، ولا يقع الحال كذلك[79].

وثانيًا: إن الحال يسوغ حذفها، ولا يجوز ذلك فِي خبر هذه الأفعال، لأنَّه مقصود الجملة، والدليل على أن خبرها هو مقصـود الجملة أنَّه لو قال قائل: (أكانَ زَيْدٌ قائمًا؟)، فأجيبَ: لا، كان النفي عائدًا إلى القيام المفهوم مِن الخبر، لا إلى (كانَ)[80].

وثالثًا: إن الحال تأتي بعد تمام الكلام، ولا يتم الكلام بـ(كان) الناقصة مع مرفوعها[81].

ورابعًا: إنَّه يلزم على قولهم أن يكون الفعل ناصبًا غير رافع، إذ نَصب الحالِ على قولهم ولم يرفع الاسم، وهذا غير معهود.

فالملاحظ أن ثمرة الخلاف فِي العامل فِي اســـم (كانَ) وخبرها في حالة العطف فِي مثل قول القائل: (كَانَ زَيْدٌ قائمًا، وعَمْرٌو جَالسًـا)، فلا يجوز مثل هذا التركيب عند الكوفيّين، لأنَّه يلزم منه العطف على معمولي عاملين مختلفين، ويجوز على مذهب البصريّين، لأنَّ العامل واحد وهو (كانَ)[82]

وممَّا مرَّ نجد أنَّ الشَّـنَوَاني أوجز الكلام فِي هذه المسـألة مكتفيًا بالإشـارة إلى المذاهب الَّتي دارت حولها مناقشـتها، إلَّا ما ذكره مِن تأييد رأي البصـريّين مِن أن (كانَ) هي العاملة فِي

الجزأين، لقوة أدلتهم وخلوها عَن المعارض الراجح، وضَـعَّف ما ذهب إليه الكوفيون وعدم اسـتناده إلى دليل معتمد.

الخاتمة

أظهر البحث فِي كتاب (هداية مجيب النَّدَى إلى شـــرح قطر النَّدَى) بعض مِن جوانب الرؤية النَّحْويَّة عند الشَّنَوَاني، وهي على النحو الآتي:

1- أبرز البحث جانبًا مِن الجهد النَّحوي لعالمٍ مِن علماء العربية، وبخاصـــة علم النحو، وســـلط الأضـــواء على مؤلَّفٍ جليل القدرِ من مؤلفاته ككتاب (هداية مجيب الندى) الَّذي يعد موســـوعة نحوية.

2- كشف البحث أن الشَّنَوَاني لا يترك مسألة يتعرض لها حتى يذكر الخلاف الواقع فيها.

3- ظهر مِن البحث نزعة الشَّنَوَاني البصريَّة فاتبع فِي اختياراته لإمام النحاة سيبويه، لكنه لم يكن بصريًّا فِي كل الأحوال، فهو ينزع أحيانًا نحو نحاة الكوفة، وأحيانًا يتفرد باختيارات مَن سبقه.

4- حين عرض الشَّـنَوَاني الآراء ذكر حُجج كل رأي، واختار رأيًّا يراه الأصـوب، وذكر وجوه القوة فيه، أو نفي الآراء وانفرد برآي ذاكرًا وجوه القوة فيه، وفِي بعض الأحيان اكتفى بإيراد الآراء دون عرض حججها.

الهوامش والمصادر:

(1)نسبة إلى قرية من قرى مصر التابعة لمحافظة المَنُوفِيَّة، ينظر: هداية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي (1339هـ)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط1، 1951م، 239/1

(2)نسبة إلى إحدى الطرائق الصوفية الَّتي تشعبت إليها الطريقة الشاذلية، ومؤسس الطريقة الوفائية على بن محمد الشهير بعلي وَفَا، ينظر: مختصر فتح رب الأرباب بما أهمل فِي لب اللباب من واجب الأنساب، عباس بن محمد بن أحمد المدني الشافعي (ت 1346هـ)، مطبعة المعاهد ـ مصر، 1926م، 66/1.

(3) نسبة إلى المذهب الفقهي المعروف، ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الجزري (ت630هـ)، دار صادر ـ بيروت، 1400هـ ـ 1980م، 175/2.

(4) أَيْ: والد الخليل بن أحمد الفراهيدي صاحب معجم العين.

(5) ينظر: ريحانة الألباب وزهرة الحياة الدنيا، شهاب الدِّين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت1069هـ)، تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، دت، 301/1.

(6) وهي حاشية على شرح الآجرومية للأزهري اختصرها الشَّنَوَاني مِن كتابه المسمَّى بـ(الفوائد الشَّنَوَانيَّة على شرح الآجروميَّة)، ينظر: هداية العارفين 239/1، و معجم المؤلفين تراجم مُصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط1، 1414هـ ـ 1993م، 366/1.

(7) ينظر: هداية العارفين 239/1.

(8) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الله المحبي (ت7699هـ)، تحقيق: مصطفى وهبي، المطبعة الوهبية، 1284هـ، 80/1، وهداية العارفين 239/1.

(9) وهي حاشية على شرح الشيخ خالد الأزهري لمقدمته الأزهريَّة فِي علم العربية، ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبدالله حاجي خليفة (1067هـ)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط1 د ت، 1798/2، وهداية العارفين 239/1.

(10) ينظر: هداية العارفين 239/1.

(11) هي حاشية على شرح الفاكهي المسمَّى بـ(مجيب الندى إلى شرح قطر الندى)، ينظر: كشف الظنون 1798/2، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، إسماعيل باشا محمد آمين البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط1، د ت، 580/2.

(12) ينظر: خلاصة الأثر 81/1.

(13) ينظر: هداية مجيب الندى إلى شرح قطر الندى، أبو بكر بن إسماعيل الشَّنَوَاني (ت1019هـ)، مخطوط، رمز المنتج ba72، التصنيف: الكتب المطبوعة غير مصنف، الوسوم: الطبعة القديمة، الكتب النادرة، أ /1ظ.

(14) ينظر: شرح التسهيل، جمال الدِّين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي (ت672هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر ـ القاهرة، ط1 1410هـ ـ 1990م، 280/1، وشرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الإستراباذي (ت686هـ)، تصحيح وتعليق: الدكتور يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ـ بنغازي، ط2، 1996م، 277/1.

(15) ينظر: الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180هـ)، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط3، 1408هـ ـ 1988م، 419/1، والأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل

بن السراج (ت316هـ)، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط3، 1417هـ ـ 1996م، 359/2، وأمالي ابن الشجري، هبة الله علي بن محمد الحسني العلوي (ت 542هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني ـ مصر، ط1، 1413هـ ـ 1992م، 104/1، و شرح المفصل، موفق الدِّين يعيش ابن علي بن يعيش النَّحوي (ت643هـ)، إدارة الطباعة المنيرية ـ مصر، ط1، د ت، 95/1، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدِّين عبدالله بن عقيل الهمذاني (ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدِّين عبدالحميد، دار الطلائع ـ القاهرة، ط2، 2004م، 253/1 ـ 254، والمقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني (ت471هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر ـ العراق، ط1، 1982م،240/1، و اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري(ت616هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالإله نبهان، دار الفكر المعاصر ـ بيروت، ط1،1416هـ ـ 1995م،145/1، وشرح التسهيل 280/1، وتذكرة النحاة، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: الدكتور عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط1، 1406هـ ـ 1986م، 646، وهمع الهوامع في شرح الجوامع، لأبي الفضل جلال الدِّين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط1، 1413هـ ـ 1992م، 339/1.

(16) ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، جمال الدِّين أبو عمر عثمان بن الحاجب (ت646هـ)، دراسة وتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز ـ السعودية، الطبعة الأولى، 1418هـ ـ1997م، 377/1.

(17) هداية مجيب الندى أ/140ظ ـ141ظ.

(18) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 145/1، و الأشباه والنظائر في النحو، أبو الفضل جلال الدِّين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط1، د ت، 335/4.

(19) ينظر: شرح التسهيل 280/1.

(20) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ط1، د ت، 301/3، وهمع الهوامع 340/1.

(21) هداية مجيب الندى أ/140و.

(22) ينظر: التعليقة على المقرب، شرح ابن النحاس على مقرب ابن عصفور، تحقيق: الدكتور جميل عبدالله عويضة، وزارة الثقافة ـ عمان، ط1، 1424هـ ـ 2004م، 161، وشرح التسهيل 280/1، وشرح الرضي على الكافية 277/1، والأشباه والنظائر 332/4.

(23) ينظر: شرح التسهيل 280/1، وهمع الهوامع 340/1.

(24) هداية مجيب الندى أ/140و.

(25) المصدر نفسه أ/140و.

(26) ينظر: التذييل والتكميل 290/3.

(27) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني(ت900هـ)، (ت900هـ)، تحقيق: محمد محيي الدِّين عبدالحميد، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط1، 1375هـ ـ 1955م 105/1، والأشباه والنظائر 335/4.

(28) ينظر: شرح التسهيل 280/1.

(29) ينظر: شرح الآجرومية في علم العربية، علي بن عبدالله بن علي نور الدِّين السنهوري (ت889هـ)، دراسة وتحقيق: محمد خليل عبدالعزيز شرف، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ـ القاهرة، ط1، 1427هـ ـ 2006م، 266.

(30) هداية مجيب الندى أ/140و.

(31) ينظر: الكتاب 309/1، وشرح الرضي على الكافية 279/1.

(32) هداية مجيب الندى أ/140و.

(33) ينظر: شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت469هـ)، تحقيق: خالد عبدالكريم المطبعة العصرية ـ الكويت، ط1، د ت، 313/1 ـ 314، وشرح التسهيل 280/1، وشرح الرضي على الكافية 277/1، والتذييل والتكميل 288/3.

(34) هداية مجيب الندى أ/140و ـ140ظ.

(35) شرح الرضي على الكافية 280/1.

(36) ينظر: المصدر نفسه 280/1.

(37) المصدر نفسه 280/1.

(38) ينظر: شرح التسهيل 174/2.

(39) الكتاب 79/1.

(40) ينظر: المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي ـ القاهرة، ط2، 1399هـ ـ 1979م، 113/3، وأمالي الشجري 117/3، واللباب في علل البناء والإعراب 153/1، وشرح المفصل 77/1، والتوطئة، أبو علي عمر بن محمد بن عبدالله الشلوبين (ت 645هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب ـ القاهرة، ط2، 1981م، 276، و شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، قدمه ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1419هـ ـ 1998م، 86/2-87.

(41) ينظر: التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصميري (ت541هـ)، تحقيق: الدكتور فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، ط1، 1402هـ ـ 1982م، 148/1، وشرح المفصل 77/1.

(42) هداية مجيب الندى أ/248و.

(43) أَيْ: معموله.

(44) ينظر: هداية مجيب الندى أ/247و-247ظ.

(45) ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبدالله الأزهري (ت905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ـ بيروت،ط2، 1427هـ ـ 2006م، 484/1.

(46) هداية مجيب الندى أ/247و.

(47) ينظر: شرح التصريح 484/1.

(48) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط1، 1418هـ ـ 1998م، 2144/3.

(49) ينظر: المسائل الحلبيات، أبو علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي (ت377هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ـ دمشق، ودار المنار للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، ط1، 1407هـ ـ 1987م، 238، وشرح جمل الزجاجي 86/2، وشرح التسهيل 166/2، وشرح الرضي على الكافية 206/1.

(50) ينظر: المسائل الحلبيات 238.

(51) ينظر: شرح جمل الزجاجي 86/2ـ87.

(52) هداية مجيب الندى أ/247و، وينظر: النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة، جلال الدِّين عبدالرحمن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، دراسة وتحقيق: فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان د ت، 385.

(53) ينظر: المسائل الحلبيات 237، وأمالي الشجري 117/3، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت616هـ)، تحقيق ودراسة: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط1، 1416هـ ـ 1986م،252، وشرح الرضي على الكافية 205/1.

(54) ينظر: شرح المفصل 77/1، وارتشاف الضرب 2143/4، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبدالله جمال الدِّين بن يوسف بن هِشَام الأنصاري (ت 761هـ)، منشورات المكتبة العصرية ـ بيروت، ط1، د ت، 177/2، والمساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل (ت769هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر ـ دمشق، 1400هـ ـ 1980م، 458/1، وارتشاف الضرب2143/4

(55) هداية مجيب الندى أ/248و.248ظ

(56) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (ت577هـ) تحقيق: محمد محيي الدِّين عبد الحميد، مطبعة السعادة ـ مصر، ط4، 1380هـ ـ 1961م، 245/1 المسألة 29، وشرح التسهيل 314/1، وشرح ابن عقيل 211/1، وشرح التصريح 206/1، وهمع الهوامع 21/2.

(57) هداية مجيب الندى أ/126ظ.

(58) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبدالله جمال الدِّين بن هشام الأنصاري (ت 761هـ) دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط4، 1425هـ ـ 2004م، 207.

(59) ينظر: الانصاف 1/ 245 المسألة 29، وشرح المفصل 90/1، وشرح الرضي على الكافية 245/1.

(60) هداية مجيب الندى أ/126ظ.

(61) ينظر: شرح التسهيل 314/1، وشرح التصريح 207/1.

(62) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدِّين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت761هـ) تحقيق وشرح: الدكتور عبداللطيف محمد الخطيب، دار التراث العربي ـ الكويت، ط1، 1421هـ ـ 2000م، 498/2.

(63) ينظر: شرح اللمع، عبدالواحد بن علي بن برهان العكبري (ت456هـ)، تحقيق: فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، قسم التراث العربي، الطبعة الأولى ـ الكويت، 1404هـ ـ 1984م، 36/1ـ37، والإنصاف 246/1 المسألة 29.

(64) ينظر: شرح اللمع 36/1ـ37.

(65) ينظر: شرح المفصل 90/1، وشرح اللمع 37/1.

(66) ينظر: الإنصاف 246/1المسألة 29، وهمع الهوامع 22/1.

(67) همع الهوامع 22/1.

(68) مغني اللبيب 516/2.

(69) هداية مجيب الندى أ/127و.

(70) ينظر: شرح التصريح 233/1.

(71) ينظر: شرح التصريح 233/1، وهمع الهوامع 63/2.

(72) ينظر: الكتاب 26/1 ـ 37، والمقتضب 90/4 ـ 91، شرح المقرب، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، تأليف: على محمد فاخر، مكتبة الآداب ـ القاهرة، ط1، 1414هـ ـ 1994م، 860/2، وهمع الهوامع 63/2.

(73) يُعرف المبتدأ: بأنَّه اسمٌ أو بمنزلته، مُجَرَّدٌ عَن العَوَامِل اللفظيَّة أو بمنزلته، مُخبَرٌ عنه، أو وصفٌ رافعٌ لمكتفى به، ينظر: أوضح المسالك 184/1، و شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدِّين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدِّين عبدالحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع ـ القاهرة، ط1، د ت،209، وشرح ابن عقيل 201/1.

(74) ينظر: شرح المقرب 860/2.861.

(75) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 166/1.

(76) هداية مجيب الندى أ/143ظ.

(77) ينظر: شرح التصريح 233/1، وهمع الهوامع63/2.64.

(78) ينظر: شرح جمل الزجاجي 401/1، وشرح المقرب 861/2.

(79) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 167/1، وهمع الهوامع 64/2.

(80) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب 167/1، و المغني في النحو، تقي الدِّين أبو الخير منصور بن فلاح اليمني (ت680هـ)، تحقيق: عبدالرحمن عبدالرزاق السعدي، المكتبة الوطنية ـ بغداد، 2000م، 52/3.

(81) ينظر: المغني في النحو 52/3.

(82) ينظر: حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان (ت1206هـ)، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية ـ مصر، ط1، د ت، 357/1.